

## صندوق النقد قلق من قوة الدينار التونسي المفاجئة

أكد صندوق النقد الدولي أن الارتفاع المفاجئ لقيمة الدينار التونسي يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على اقتصاد البلاد المتعطل للنمو، خاصة مع تزايد تأثير ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية على الموازنة، الأمر الذي يكبل خطط الحكومة لمواصلة تنفيذ الإصلاحات وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

رياض بوعزة  
صحافي تونسي



ومع ذلك فإن للصندوق موقفا مغايرا، إذ لدى رئيس البعثة قناعة بأن المخاطر المحيطة بإفراط الاقتصاد التونسي لهذا العام زادت عما كانت عليه خلال المراجعة الخامسة للصندوق في أبريل الماضي. وقال روثر إن "ارتفاع سعر الدينار وزيادة أسعار النفط وتباطؤ النمو لدى شركاء تونس التجاريين الرئيسيين سيؤثر على المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، رغم ما حققه قطاع السياحة من أداء فاق التوقعات". وأضاف "نتوقع أن يقتصر النمو الاقتصادي للعام الجاري على 2 بالمائة كحد أقصى، مما يرجح في الأساس إلى أداء الصناعة المخيب للأمل في الأشهر القليلة الماضية".

ويطالب الصندوق تونس بالإسراع أكثر في تنفيذ السياسات الإصلاحية المتفق عليها للحصول على بقية أقساط قرض بقيمة 2.9 مليار دولار وافق عليه الصندوق في أبريل 2016. وكان مجلس إدارة الصندوق وافق الشهر الماضي على صرف قسط بقيمة 247 مليون دولار لفائدة تونس، وهو ما يرفع مجموع الأموال التي حصلت عليها الدولة إلى 1.6 مليار دولار.

ويقول روثر إنه من الضروري أن تحقق تونس المستوى المستهدف لعجز الموازنة عند 3.9 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لهذا العام، لإبطاء تراكم الدين العام، البالغ 77 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بنهاية العام الماضي. ويرى الصندوق أن الأمر سيطلب استمرار الحكومة في تحصيل الضرائب المتأخرات الضريبية، مع اتخاذ تدابير إضافية لإحتواء النفقات الجارية. وحث الصندوق تونس على العمل على الوصول بفاتورة الأجور وبنء دعم الطاقة إلى مستوى أكثر توازنا، في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويؤثر استيراد النفط بالأسعار، التي تجاوزت أحيانا 70 دولارا منذ بداية العام الجاري على الموازنة الحكومية، حيث أن بند الطاقة ينتهم أكثر من 2.1 مليار دولار من مخصصات الإنفاق سنويا. وتظهر البيانات أن تونس تسد قرابة 8 بالمائة من احتياجاتها الأساسية السنوية من الطاقة من موارء النفط والغاز المحلية والباقي يأتي عبر الاستيراد.

ووفق أرقام المعهد الوطني للإحصاء، فقد بلغ عجز الطاقة العام الماضي ثلث الحجم الإجمالي للعجز التجاري لتونس، الذي بلغ مستويات قياسية عند 6.2 مليار دولار. وفي خضم كل ذلك، رجح العباسي ألا تلجا الحكومة إلى الاقتراض مجددا لسد الثغرات المحتملة في الموازنة الحالية مع اقتراب نهاية العام باستثناء تلك التي تم الاتفاق عليها سلفا.

وستحصل تونس بموجب اتفاقيات أبرمتها مع مانحين دوليين في مقدمتهم البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على قروض سيذهب أغلبها لدعم البنية التحتية وإطلاق مشاريع لتوفير فرص عمل.



تدريبات اقتصادية لا تتحمل التأجيل



الافتقاء بالفرجة فقط

## المتاهة السياسية تثير مخاوف انهيار الاقتصاد السوداني

### تزايد الضغوط لإعادة هيكلة الموازنة لمواجهة التحديات الجديدة

الاقتصاد من حالة عدم يقين بسبب عدم وجود سلطة تهتم بالاقتصاد. وسيواصل الجيش وقادة الاحتجاج التفاوض بهدف الاتفاق على وثيقة تشكل الإطار الدستوري وهي تتضمن مسائل خلافية عدة، ما يعني تواصل حالة الغموض على المدى القصير.

وانهكت العقوبات الأميركية، التي فرضت على الخرطوم منذ 1997 قبل تخفيفها في أكتوبر 2017 الاقتصاد المتداعي أساسا. ويقول أبو الفاضل إنه رغم الثورة والضغوط، فالوضع الاقتصادي ليس أسوأ مما كان قبل سقوط البشير. لكن إذا استمرت حالة الترقب والغموض فالاقتصاد سينهار.

ويعبر مضيوي عن مخاوفه عن خشيته من انهيار الجنيه وتضاعف التضخم إذا استمر الجمود الحالي. ولا يعرف على وجه التحديد حجم احتياطي النقد الأجنبي الحالي في السودان، لكن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أنه كان عند مليار دولار في مارس الماضي.

ويستنزف الاقتصاد السوداني المعتمد على الاستيراد والذي يعاني عجزا في الميزان التجاري منذ سنين، هذا الاحتياطي. وتركمت الديون الخارجية إلى أكثر من 55 مليار دولار. وأعلنت السعودية والإمارات في أبريل تقديم حزمة مساعدات للخرطوم، قدرها 3 مليارات دولار تشمل 500 مليون دولار كوديعة في المصرف المركزي لتقوية مركزه المالي، على أن يصرف باقي المبلغ في صورة أغذية وأدوية ومشتقات نفطية.

وتشكل الزراعة محركا رئيسيا في اقتصاد البلد ومصدرا رئيسيا لدخل غالبية سكانه البالغ عددهم نحو 40 مليوناً. وألقت الأزمة الحالية بظلالها على القطاع، إذ تعذر استيراد المواد الزراعية من أسمدة ومبيدات. وأرسلت السعودية والإمارات الأحد الماضي، أكثر من 50 ألف طن من المنتجات الزراعية واحتياجات المزارعين لإنقاذ الموسم الزراعي بالسودان، بحسب وكالة الأنباء السعودية.

وقال فيصل محمد، وهو مستورد للمواد الزراعية، إن "حجم كل الواردات انخفض لعدم توافر العملات الأجنبية. وإذا توفرت نسطم بانخفاض قيمة الجنيه وبالتالي ارتفاع سعر المنتجات وإحجام المشترين، وهو ما يؤثر سلبا على العملية الزراعية".

تضاعفت ثلاث مرات منذ نهاية 2018. نذهب فقط للمحال التي تعلن عن حسومات، لكن قدرتنا الشرائية ضعيفة جدا".

واندلعت التظاهرات أساسا في السودان احتجاجا على رفع أسعار الخبز ثلاثة أضعاف، قبل أن تتحول سريعا إلى حركة احتجاج ضد البشير. ويقول الصحافي الاقتصادي البارز خالد التيجاني إن الحركة التجارية تعمل في الحد الأدنى أساسا منذ يناير الماضي.

وأشار إلى أن هناك قطاعات لا تزال تعمل مثل الكهرياء والوقود والمواد الغذائية، لكن لو استمر الوضع الحالي حتى هذه الأشياء لن تكون موجودة.

ويقطع التيار الكهربائي بشكل متكرر لساعات طويلة منذ بداية العام الجاري، ويتابع التيجاني "يعاني

تزايدت أعراض ركود الاقتصاد السوداني مع استمرار المخاض الانتقالي إلى مرحلة جديدة رغم توصل الأطراف المتنازعة إلى خارطة طريق للخروج من الأزمة، في ظل تعطل معظم الأنشطة الاقتصادية وتراجع الطلب في معظم القطاعات التجارية.

يصل إلى 40 بالمائة بسبب الاضطرابات السياسية. وحذر من أن يؤدي استمرار الغموض إلى انهيار الاقتصاد. ويملك أبو الفاضل مراكز تجارية لبيع المنتجات المنزلية والأثاث المكتبي في العاصمة الخرطوم باستثمارات يصل حجمها إلى مليون دولار.

ويعتمد في غالبية نشاطه على الاستيراد. وقد عمد أخيرا إلى شراء بضائع أقل سعرا أو وقف الاستثمار في البضائع غير الأساسية. ويؤكد أبو الفاضل أن حجم الاستيراد عموما تراجع بعد أن أوقف عدد كبير من التجار الاستيراد.

وقال إنه "في ظل عدم وجود حكومة تعلن سياستها الاقتصادية أنا كمتسمر لا أستطيع اتخاذ القرار في حالة الغموض الحالية".

ويتفق معه رجل الأعمال محمد مضيوي، الذي يملك شركات في قطاعي الزراعة وصناعة الورق والبلاستيك. ويقول إنه بسبب ضعف الإقبال وتراجع قيمة الجنيه، خفضت نسبة الاستيراد ما بين 20 و30 بالمائة، مشيرا إلى أن الحركة "شبه متوقفة".

ووفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، فقد الجنيه نحو 70 بالمائة من قيمته منذ نهاية العام الماضي في السوق السوداء. وبلغت معدلات التضخم 47.8 بالمائة في يونيو الماضي بعد أن وصلت إلى 73 بالمائة في ديسمبر 2018.

وتقول هنادي محمد، وهي أم لثلاثة أطفال بينما تتسوق في مركز أبو الفاضل في شمال الخرطوم "لا أستطيع الشراء لأنه لا توجد سيولة. ولا أعرف كم من الوقت يمكن أن نعيش هكذا".

فيما تتكدس أدوات منزلية على الرفوف رغم الحسومات الكبيرة. ورغم عودة الحياة إلى طبيعتها في الخرطوم وفتح المحال التجارية أبوابها مجددا، يلاحظ تراجع الإقبال وخفض حركة البيع والشراء في الأسواق.

ويقول عماد بابكر، وهو رب عائلة، فيما يدفع بعربة تسوق حاوية أمامه "الأسعار

الخرطوم - يخشى محللون سودانيون من استمرار شلل المؤسسات الاقتصادية الحكومية وارتباك تطبيق بنود الموازنة، التي تتعالى المطالب بضرورة تعديلها للاستجابة للتحديات والأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة. وتقول الكاتبة الاقتصادية سمية سيد إن موازنة العام الجاري كانت "أحد الأسباب التي أدت إلى انفجار الاحتجاجات لأنها فاقتت الأزمات، التي من بينها أزمة السيولة في الأسواق وارتفاع سعر صرف الدولار وانهيار القطاعات الإنتاجية".

وأضافت أنها "غير واقعية وغير مواكبة للتحديات الراهنة وواقع الفراغ الدستوري الذي تعيشه البلاد، والذي يتطلب إلحاق الموازنة في إطار برامج الإنقاذ العاجلة حتى نهاية العام الحالي".

وكان البرلمان السوداني قد أقر الموازنة في نهاية العام الماضي، وبلغ حجم الإنفاق فيها نحو 195 مليار جنيه، لكن القيمة الفعلية لذلك المبلغ انحدرت بشكل كبير بسبب تراجع سعر الجنيه وارتفاع التضخم إلى مستويات فلكية. وتوقعت الحكومة حينها أن يصل العجز إلى ما يعادل 3.3 بالمائة من الناتج المحلي، لكن الشلل الاقتصادي يمكن أن يضاعف ذلك بسبب تعطل النشاطات الاقتصادية التي ستعكس في تراجع إيرادات الموازنة.

وقال الأكاديمي والخبير الاقتصادي محمد الناير إن موازنة العام الجاري "لا تستطع استيعاب حجم التغيرات السياسية والاقتصادية، التي حدثت بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير".

وتشدد على ضرورة "إعادة النظر في عدد من البنود وخاصة تحديد السعر الرسمي للجنيه عند 47 جنيها للدولار، في ظل الفجوة الواسعة مع السعر المتداول في السوق الموازية" حيث يصل إلى 67 جنيها للدولار.

وطالب الناير بزيادة دعم السلع الاستراتيجية الذي حددته الموازنة بقيمة 55 مليار جنيه (1.22 مليار دولار)، بسبب الهبوط الكبير الذي أصاب العملة السودانية، والذي يستدعي زيادة المبالغ المرصودة للدعم. وانعكس ذلك بوضوح على النشاط الاقتصادي، حيث يقول رجل الأعمال السوداني هاشم أبو الفاضل، الذي يملك 5 مراكز تجارية إن المبيعات تراجعت بما



جنيها للدولار سعر الصرف الرسمي في الموازنة مقارنة بنحو 67 جنيها للدولار يتم تداولها في السوق السوداء

